منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٤/١٥**
الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة **٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨**
البند ٥-٦ من جدول الأعمال المؤقت **EB144/15**

الصحة والبيئة وتغير المناخ

مسوّدة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغيّر المناخ: التحوّل اللازم إحداثه لتحسين حياة الناس وعافيتهم بشكل مستدام من خلال إيجاد بيئات صحية

تقرير من المدير العام

١- كان المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة قد طلب في المقرّر الإجرائي م ت١٤٢(٥) (٢٠١٨) من المدير العام، ضمن ما طلب، أن يضع مسودة استراتيجية عالمية شاملة بشأن الصحة والبيئة وتغيّر المناخ كي تنظر فيها جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون في أيار/ مايو ٢٠١٩ عقب تقديمها إليها عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩. وصاغت الأمانة استراتيجية عالمية عُرضت على اللجان الإقليمية للمنظمة، وفقاً لما يرد في المقرر الإجرائي ج ص ع٦٥(٩) (٢٠١٢). وخلال هذه العملية، أدلت الدول الأعضاء بتعليقات على مسودة الاستراتيجية وقدمت مدخلات بخصوصها، والتي ترد في هذه الوثيقة.[١]

النطاق

٢- تهدف مسودة الاستراتيجية هذه إلى طرح رؤية بشأن الكيفية التي يلزم بموجبها أن يستجيب العالم ومجتمعه الصحي لمخاطر البيئة على الصحة والتحديات المُجابهة فيها حتى عام ٢٠٣٠، وإلى بيان طريق المُضي قُدماً في هذا المضمار، وضمان إيجاد بيئات آمنة ومواتية ومنصفة للتمتّع بالصحة عن طريق إحداث تحوّل في أسلوب حياتنا وعملنا وأساليب إنتاجنا واستهلاكنا وتصريفنا للشؤون.

٣- وتُعرّف مخاطر البيئة على الصحة في إطار هذه الاستراتيجية على أنها العوامل الخارجية المتعلقة بالجوانب الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وبجوانب العمل التي تؤثر على الشخص وما يرتبط بذلك من سلوكيات إجمالاً، وإن استُثنيت منها البيئات الطبيعية التي يتعذّر تعديلها من الناحية المنطقية، علماً أن التركيز ينصب تحديداً على ما يمكن تعديله منها منطقياً.

---

١ بما يتماشى مع القرار ج ص ع٦٩-١٩ (٢٠١٦) بشأن الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠، تم إجراء تقييم لأثر القوى العاملة الصحية من أجل مسودة الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ (انظر https://www.who.int/hrh/documents/B144_HRH-links_160119-climate.pdf، تم الاطلاع في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩).

التحديات المُواجهة

٤- يتطلب كل من الوضع الحالي والتحديات الماثلة أمامنا إحداث تحول في الطريقة التي ندير بها بيئتنا فيما يتعلق بالصحة والعافية. وقد وضعت النُهج الحالية الأسس اللازمة لذلك، ولكن تبيّن أنها ليست كافية للحد من المخاطر البيئية المحدقة بالصحة بشكل مستدام وفعال وإنشاء بيئات داعمة ومعززة للصحة، ومن هنا نشأت الدعوة إلى وضع استراتيجية جديدة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ.

٥- وتتسبّب المخاطر البيئية المعروفة التي يمكن تجنّبها في حوالي ربع إجمالي عدد الوفيات وأعباء المرض في أنحاء العالم بأسره، والتي تصل إلى ١٣ مليون حالة وفاة سنوياً على الأقل. وتعد البيئة الصحية أمراً حيوياً لضمان صحة الإنسان ونموه، إذ يسفر سنوياً تلوّث الهواء وحده – وهو واحد من أكبر المخاطر المحدّقة بالصحة – عن وقوع سبعة ملايين حالة وفاة يمكن تجنّبها ويتسبّب في وجود أكثر من ٩٠٪ من الأشخاص ممّن يتنفسون هواءً ملوّثاً وفي استمرار ٣٠٠٠ مليون شخص آخر تقريباً في الاعتماد على أنواع وقود تلوّث الهواء تُستعمل لأغراض الإضاءة والطبخ والتدفئة، من قبيل أنواع الوقود الصلبة أو الكيروسين. ومازال هناك عدد يزيد على النصف من سكان العالم الذين يتعرّضون لخدمات مياه تُعالج بطريقة غير مأمونة وخدمات إصحاح غير ملائمة وقلة النظافة الصحية، ممّا يسفر سنوياً عن وقوع أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة يمكن تجنّبها بين صفوفهم. وترتبط الإصابة بعدد كبير من حالات الملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة بواسطة النواقل ارتباطاً وثيقاً بإدارة البيئة وإدخال تغييرات عليها، مثل الصرف الصحي أو مخططات الري أو تصميم السدود. ويموت سنوياً أكثر من مليون عامل بسبب انعدام الأمن في بيئة عملهم، وأكثر من مليون شخص آخر بسبب التعرّض للمواد الكيميائية.

٦- ويؤثر تغيّر المناخ تأثيراً مُطرد الزيادة على صحة الناس وعافيتهم، على غرار تغيّرات أخرى في البيئة العالمية، مثل فقدان التنوع البيولوجي. ويؤدي إلى زيادة اجتياح موجات الحر والجفاف والأمطار الشديدة والأعاصير الهوجاء للعديد من المناطق، وإلى تغيير طرق انتقال الأمراض المعدية المنقولة بالأغذية والمياه والحيوانية المصدر، ممّا يخلّف آثاراً كبيرة على الصحة. وتعد فئات السكان التي تعيش في ظلّ أوضاع هشّة، بمن فيها التي تعيش منها في الجزر الصغيرة وفي أقل البلدان والأقاليم نمواً، أكثر عرضة للخطر. ومن العواقب التي يُحتمل أن يخلّفها ذلك على نطاق أوسع شحّة المياه والهجرة القسرية وزيادة التوترات السياسية داخل البلدان وفيما بينها. ويعد هذا جزءاً من نمط أوسع نطاقاً للتغير البيئي العالمي، مثل فقدان التنوع البيولوجي واستقرار النظام الإيكولوجي بوتيرة سريعة، مما يؤدي إلى تقويض الأمن الغذائي والمائي والجهود الرامية إلى الحماية من ظواهر الطقس القاسية واكتشاف أدوية جديدة.

٧- وبرغم ما يُبذل من جهود حثيثة لتقليل مخاطر البيئة على الصحة، فإن المخاطر التقليدية مافتئت قائمة، مما يعيق تحقيق الإنصاف في مجال الصحة. ولقد أُحرِز تقدم كبير في ميدان حماية الناس من المخاطر البيئية المعروفة، وذلك عن طريق وضع القواعد والمبادئ التوجيهية وتطبيق الحلول، بما في ذلك الإجراءات التنظيمية، وبذل جهود الرصد التي ترسي الأساس اللازم لحماية الصحة البيئية والتي يلزم تعزيزها. وبرغم ذلك، فقد أسفر التفاوت في مستويات التنمية المُحقّقة عن تخلّف شرائح كبيرة من سكان العالم عن ركبها، ممّن مازالوا محرومين من إتاحة الخدمات البيئية الأساسية، مثل خدمات الإصحاح. وعلاوة على ذلك، هناك ثغرات في القدرات المؤسسية فيما يتعلق بحماية الصحة من خلال التشريعات وإدارة المخاطر الكيميائية وغيرها من المخاطر، والاستجابة لحالات الطوارئ. وتطرح أيضاً آثار أعمال الإنسان على البيئة مسائل أخلاقية ومتصلة بحقوق الإنسان، لأن الأجيال القادمة ستستشعرها وستظلّ تؤثر تأثيراً غير متناسب على فئات السكان التي تعيش في ظلّ أوضاع هشّة، من حيث نوع الجنس والسن والجماعات العرقية والاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر في غالب الأحيان أقل الجهات مساهمة في التغيرات البيئية.

٨- وثمة مشاكل بيئية ومناخية وصحية جديدة آخذة في النشوء يلزم الإسراع في تحديدها والاستجابة لها. ومن أمثلتها في الآونة الأخيرة إدارة النفايات الإلكترونية والجسيمات النانوية واللدائن الدقيقة والمواد الكيميائية المسبّبة لاضطرابات عمل الغدد الصمّاء. إن العالم آخذ في التغيّر بوقع سريع الخُطى في ظل تزايد وتيرة التطورات التكنولوجية والإجراءات الجديدة لتنظيم الأعمال وارتفاع معدلات الهجرة وتغيّر المناخ وتفاقم مشكلة شحّة المياه. ويلزم أن يتمكّن من تحديد هذه التغييرات والقضايا الناشئة والاستجابة لها في الوقت المناسب.

٩- وينبغي أن يكون أصحاب المصلحة والسلطات الصحية والمجتمعات المحلية أكثر نشاطاً في تحديد معالم التحول في مجال الطاقة وتوجيه التحضّر وتحسين الاتجاهات التنموية الرئيسية الأخرى من أجل حماية الصحة وتعزيزها. وفيما يلي التغييرات الواسعة النطاق التي لاتزال تشهدها المجتمعات: زيادة الطلب على الطاقة وخدمات النقل؛ الابتكارات التكنولوجية وتوسيع نطاق الخيارات المُتاحة لتلبية هذا الطلب؛ ظاهرة التحضّر التي يزيد بموجبها الآن على النصف عدد سكان العالم ممّن يعيشون في المدن (والذين ستزيد نسبتهم على ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠)؛ زيادة تنقّلات الناس وتداول السلع والخدمات. ونادراً ما تكون الصحة مسألة أساسية فيما يُتّخذ من قرارات تؤثر على هذه الاتجاهات، ممّا يسفر عن ضياع الفرص المُتاحة لحماية الصحة وتعزيزها. وتؤدي رداءة تخطيط الأماكن الحضرية وإدارتها المقترنة بشبكات نقل غير مستدامة وعدم إتاحة المناطق العامة والخضراء إلى زيادة تلوث الهواء وارتفاع درجات الحرارة في الجزر وتقليل فرص ممارسة النشاط البدني وإتاحة فرص العمل اللائقة والتعليم، وتأثيرها سلبياً على حياة المجتمع وصحة الناس النفسية. ونظراً إلى العلاقة الوثيقة التي تربط تلوث الهواء بتغيّر المناخ، فإن العجز عن معالجة تلوث الهواء وتخفيف وطأة تغيّر المناخ يؤديان معاً إلى ضياع فرصة ما تعود به زيادة كفاءة شبكات النقل والإمداد بالطاقة من فوائد مشتركة صحية واقتصادية وبيئية قد تنجم عن استحداث نظم أكثر فعالية في مجاليّ النقل والطاقة، واقتصاد خال من انبعاثات الكربون، ونظم غذائية أفضل صحياً وذات أثر أقل على البيئة. ويلزم وضع مناهج جديدة تراعي عواقب الإجراءات المُتّخذة إجمالاً في إطار اعتماد منظور أطول أجلاً يحقّق الإنصاف.

١٠- وإمكانية استدامة النظم الصحية معرّضة للخطر إن لم تُعالج بجدّية الأسباب الجذرية[١] للإصابة بالأمراض. وتُنفَقُ نسبة قدرها ١٠٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية، ولكن الوقاية[٢] لا تستأثر سوى بنسبة قليلة جداً منه. وترزح الخدمات الصحية والميزانيات الوطنية للأسر المعيشية تحت وطأة أعباء ثقيلة بفعل تواتر حالات الإصابة بأمراض الإسهال وعدوى الالتهابات التنفسية وارتفاع معدلات الإصابة بتلك الأمراض، وخصوصاً الأمراض غير السارية الناجمة عن البيئة. ولاتزال الموارد المالية والبشرية المُخصّصة لتعزيز الصحة والوقاية الأولية غير كافية لتخفيف عبء الأمراض الكبير الناجم عن مخاطر البيئة على الصحة. إن عدم إدراج التكاليف الناجمة عن جميع آثار السياسات والتكنولوجيات والمنتجات في هياكل التسعير سيؤدي إلى الاستمرار في تحويل التكاليف إلى القطاع الصحي والمواطنين لا أكثر.

١١- ولن تكفي النهوج التي تركز على علاج فرادى الأمراض عوضاً عن تحسين محدّدات الصحة للتصدي لتحديات الصحة البيئية الجديدة. من المُحتمل ألا تفضي النهوج الأحادية المُحدّدات إلى إدخال تحسينات متوقعة على جانب الإنصاف في مجال الصحة والعافية، وذلك بالنظر إلى التفاعل المُعقّد بين العوامل على مستوى يتخطّى الحدود بين البلدان والمجتمع والأفراد. ويلزم اتباع نهوج أكثر تكاملاً لمعالجة الأسباب الجذرية للإصابة

١ تشير الأسباب الجذرية في هذا السياق إلى السياسات أو الأنشطة التي تؤدي مباشرةً إلى زيادة المخاطر البيئية على الصحة. ومن الأمثلة على ذلك الخيارات المتاحة في توليد الطاقة أو الممارسات الزراعية أو الإنتاج الصناعي أو الأعمال التجارية وتخطيط استخدام الأراضي التي تسفر عن زيادة الانبعاثات أو حالات التعرض الضارة أو زيادة التعرض أو تعزيز السلوكيات غير الصحية أو تسريع وتيرة تغير المناخ.

٢ تهدف الوقاية الأولية إلى اتقاء شر الأمراض أو الإصابات قبل وقوعها.

بالمرض والتي تحدّدها غالباً السياسات المُنتهجة في قطاعات رئيسية أخرى غير قطاع الصحة. ويؤدي كذلك الفشل في معالجة الأسباب المذكورة وزيادة التعويل على الأدوية ومبيدات الحشرات إلى زيادة التعرّض للمشاكل، مثل مقاومة مضادات الميكروبات ومبيدات الحشرات، ومن المُحتمل أن تخلّف آثاراً جسيمة على الصحة العمومية.

١٢- وما انفكّت الثغرات المعرفية تحول دون تنفيذ استراتيجيات حماية الصحة تنفيذاً فعالاً، ويلزم التواصل في هذا المجال بمزيد من الفعالية والاستناد إلى البيّنات. ولاتزال البيّنات المتعلقة ببعض المخاطر المحدّقة بالصحة غير كاملة أو ناقصة، من قبيل تلك المتعلقة منها بتغير المناخ والنفايات الإلكترونية والجسيمات النانوية والعديد من المواد الكيميائية أو مخالطيها. ويلزم إجراء تقدير أفضل لآثار ظروف العمل على الصحة والمخاطر المرتبطة بالعمل، مثل العمل بوضع الجلوس لوقت طويل وساعات العمل الطويلة وهجرة اليد العاملة. كما يلزم توفير المزيد من البيّنات عن الحلول والاستراتيجيات الفعالة وتكاليفها المالية، وكذلك عن تنفيذها الفعال. ويتزايد تبادل هذه البيّنات والمعلومات المتعلقة بالصحة العمومية عبر منصات جديدة يلزم الاستفادة من إمكانياتها كاملةً.

١٣- وتعجز حالياً آليات تصريف الشؤون، بما فيها تلك المتاحة على المستوى المحلي، عن التعامل مع الطبيعة الشاملة لمشاكل الصحة البيئية بصورة فعالة. وستعاني الفوائد المجنية إجمالاً من السياسات من عدم دقّة تمثيلها نظراً إلى الاستمرار في وضع تلك السياسات دون الاعتراف بالآثار التي يمكن أن تخلّفها على الصحة والنظم الصحية، وهو ما يُعزى جزئياً إلى عدم وضع آليات شاملة لتصريف الشؤون موضع التنفيذ.

١٤- وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى اتباع نهج جديد فيما يخص الصحة والبيئة والإنصاف. وتؤيّد الخطة، بفضل ربطها بين التطورات الاجتماعية والاقتصادية بحماية البيئة والصحة والعافية، معالجة المحددات الصحية تأييداً تاماً في ظلّ المواظبة على وضع السياسات المعنية واتخاذ الخيارات الرئيسية، وذلك بطريقة وقائية ومستدامة عوضاً عن التعامل مراراً وتكراراً مع الآثار الضارة وأوجه التفاوت المترتبة عليها. وينبغي أن يفسح الالتزام بمعالجة مشكلة الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات على نطاق واسع وتأثير المصالح الراسخة دون مبرّر على المصالح العامة المجال أمام تنفيذ المزيد من الأنشطة الاقتصادية المستدامة وإيجاد السلع الصحية العامة.

١٥- **الرؤية المطروحة:** إيجاد عالم تفضي فيه التنمية المستدامة إلى التخلّص من حوالي ربع عبء المرض الناجم عن البيئات غير الصحية بفضل حماية الصحة وتعزيزها واتّخاذ إجراءات وقائية بالقطاعات المعنية والتوصّل إلى خيارات بشأن التمتّع بحياة ملؤها الصحة، وتُدار فيه المخاطر البيئية على الصحة. وتتولى القطاعات الرئيسية دمج الصحة بالكامل في عملية اتّخاذها للقرارات وتعظّم مستوى تمتّع المجتمعات بالرفاهية.

الأغراض الاستراتيجية المتعلقة بالتحوّل اللازم إحداثه

١٦- سعياً إلى التصدي للتحديات الماثلة أمامنا في مجال الصحة والبيئة وتغيّر المناخ، فإنه يتعين على الحكومات والمجتمع والأفراد أن يواصلوا إعادة النظر في طريقة عيشنا وعملنا وإنتاجنا واستهلاكنا وتصريفنا للشؤون. ويتطلب هذا التحوّل تركيز العمل على المحددات الأولية للصحة والبيئة ومحددات تغيّر المناخ، وذلك في إطار اتّباع نهج متكامل ومُعمّم عبر جميع القطاعات يتسنّى تمكينه ودعمه بواسطة عدد كاف من آليات تصريف الشؤون وإرادة سياسية رفيعة المستوى. ويلزم أن يؤدي قطاع الصحة دوراً جديداً في توجيه هذا التحوّل باتّباع نهج مستدام ومنصف.

الهدف الاستراتيجي ١: الوقاية الأولية: زيادة الإجراءات المُتّخذة بشأن المحددات الصحية لحماية الصحة وتحسينها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ستُوضع إجراءات فعالة ومنصفة موضع التنفيذ بشأن الدوافع المتعلقة بمخاطر البيئة على الصحة.

١٧- تدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر البيئية، أي من خلال إحداث تحوّل صوب اتخاذ إجراءات وقائية أولية وتعزيز الخيارات الصحية. هذا، ويتطلب تقليل الوفيات الناجمة عن المخاطر البيئية البالغ عددها ١٣ مليون وفاة سنوياً إحداث زيادة فعّالة في الإجراءات الوقائية الأولية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين عبر القطاعات كافّة، من خلال الإجراءين التاليين.

(١) **الانخراط في الاضطلاع بأنشطة الوقاية الأولية المُوسّعة النطاق بشكل هائل.** يستلزم التوسع في الوقاية الأولية استثماراً كبيراً ومستداماً للموارد صوب التصدي للمخاطر الرئيسية المحدّقة بالصحة وإيجاد بيئات آمنة وصحية وتحسين حياة الناس في الوقت الحاضر وفي المستقبل. ويمكن تمويل الموارد المخصصة للعمل المشترك بين القطاعات بإجراء إصلاحات في الأسعار والضرائب والإعانات لتعكس التكاليف الحقيقية للمنتجات والتكنولوجيات والسياسات التي يتكبدها المجتمع.

(٢) **دمج الإجراءات المتعلقة بالوقاية الأولية في برامج مكافحة الأمراض.** لا غنى عن دمج الإجراءات الوقائية المتعلقة بالصحة البيئية في التغطية الصحية الشاملة بوصفها مكوّناً رئيسياً من مكوّناتها، على سبيل المثال باتّباع استراتيجيات وبرامج بشأن مكافحة أمراض معينة (غير سارية وأخرى سارية) والتصدي للمخاطر (من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات).

الهدف الاستراتيجي ٢: العمل الشامل لكل القطاعات: العمل على محدّدات الصحة في كل السياسات المُنتهجة وفي جميع القطاعات

ستحرص السياسات المُطبّقة عبر القطاعات كافّة على اتّباع طريقة منهجية في بحث وجهات النظر والبيّنات المتعلقة بالصحة، وجني الفوائد الصحية المشتركة من حماية البيئة. ومن بين الأمثلة على ذلك ضمان التحوّل إلى الطاقة ووسائل النقل الصحية.

١٨- ولا تندرج المسؤولية عن العديد من المُحدّدات البيئية للصحة ولا الأدوات اللازمة لمعالجتها ضمن نطاق التحكّم فيها مباشرةً من جانب الأفراد أو قطاع الصحة حصراً (الشكل ١). ويجري على قدم وساق إحداث تحوّلات جوهرية فيما يتعلق بنظم التزوّد بالطاقة والنقل وغيرها من النظم الرئيسية، وهي تحوّلات يُتوقع أن تخلّف آثاراً عميقة على صحة السكان. لذا، يلزم اتّباع نهج في مجال الصحة العمومية يكون أوسع نطاقاً على صعيد المجتمع ومشترك بين القطاعات وأكثر شمولاً ويركّز على السكان. وثمة أمثلة متاحة على الممارسات الجيدة المُتّبعة في هذا المضمار، على أن هذه النهوج المتكاملة لا تُطبّق تطبيقاً شاملاً، وقلّما تُوجّه صوب المُحدّدات الأولية البيئية والاجتماعية للصحة.

(١) **النظر بطريقة منهجية في موضوع الصحة لدى وضع السياسات المتعلقة بها والتي تتعدّى قطاع الصحة.** ينبغي أن تحدّد القرارات المُتّخذة بشأن دوافع المخاطر الصحية هدفاً صريحاً مؤداه بلوغ مستوى التمتّع بصحة جيدة وحمايتها في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والنقل والإسكان والعمل والصناعة والنظم الغذائية والزراعة والمياه والإصحاح وتخطيط المناطق الحضرية. وينطوي النهج المتعلق بدمج الصحة في جميع السياسات على إشراك المجتمع، وإدراج موضوع الصحة في اللوائح والضمانات البيئية والعملية، وتقدير الأثر الصحي لمشاريع وسياسات التنمية التي تعالج العديد من قضايا الصحة البيئية في موضع أو مجتمع أو نظام واحد.

(٢) **جني الفوائد الصحية المشتركة من خيارات سياسات أكثر استدامة.** يلزم إجراء تقييم شامل لأضرار الإجراءات المتعلقة بالسياسات وفوائدها على الصحة، جنباً إلى جنب مع آثارها المالية والبيئية. ويمكن تحقيق فوائد صحية أكبر بكثير من خلال السعي إلى جني فوائد صحية مشتركة مع مراعاة الصحة في البداية عند تحديد السياسات.

الشكل ١: القطاعات الرئيسية (غير الشاملة) المعنية بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ

الهدف الاستراتيجي ٣: تعزيز قطاع الصحة: تعزيز أدوار قطاع الصحة في ميادين القيادة وتصريف الشؤون والتنسيق

سيؤدي قطاع الصحة أدواراً في ميداني القيادة والتنسيق، والعمل جنباً إلى جنب مع سائر القطاعات المعنية بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ لتحسين نوعية الحياة.

١٩- التغييرات الأخرى المُدخلة للتعامل مع فرادى المخاطر البيئية ليست كافية. سعياً إلى التصدي لإسهام العوامل البيئية في العبء العالمي للمرض الذي بدأ يتفاقم بعد أن ظل مراوحاً تقريباً في مكانه منذ عقد من الزمن، فإنه يلزم تجهيز قطاع الصحة بالأدوات اللازمة وتعزيزه لكي يفي بالتزاماته المقطوعة فيما يتعلق بإيجاد مستقبل صحي ومستدام. ويعد تعزيز قدرات وزارات الصحة والشرائح الأخرى من القوى العاملة الصحية عاملاً رئيسياً للقيام بما يلي: إشراك قطاعات حكومية أخرى من خلال الاضطلاع بأنشطة القيادة والشراكة والدعوة والوساطة لتحقيق حصائل صحية مُحسّنة؛ بناء قدراتها ومهاراتها المؤسسية لتطبيق النهج المتعلق بدمج الصحة في جميع السياسات؛ تقديم بيّنات عن مُحدّدات الصحة وعدم الإنصاف وعن الاستجابات الفعالة لها. ومن شأن هذا النهج أن يتجنّب بدوره التكاليف الاقتصادية المُتكبّدة في الحاضر والمستقبل، ويتيح المجال أمام إعادة توظيف الاستثمارات في مجالي الصحة والتنمية المستدامة.

(١) **تطوير قدرة قطاع الصحة على الانخراط في العمل مع القطاعات الأخرى في رسم السياسات.** لابد أن تتوفر لدى العاملين في قطاع الصحة مهارات للانخراط في إقامة حوار مشترك بين القطاعات ورصد الاستثمارات المُوظّفة ونتائجها في مجالات اقتصادية أخرى، فضلاً عن الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية والتجارة، وفي الإبلاغ عن النتائج. ويفسح تعزيز القدرات والإمكانات المجال أمام تدعيم التدابير

التي تعود بفوائد مشتركة بالتبادل وتحمي الصحة والبيئة في آن معاً. وبإمكان وزارات الصحة الوطنية – بفضل اضطلاعها بأدوار القيادة وتصريف الشؤون على نحو مشترك بين القطاعات والدعوة المُسندة بالبيّنات وتنفيذ البرامج العملية والترصّد والرصد – أن تحفّز وتيرة التقدم المُحرز في معالجة المخاطر المتعلقة بالبيئة والمجتمع والمناخ لجني منافع في الأجلين القصير والطويل. وينطوي تعزيز قدرات قطاع الصحة على الانخراط في رسم السياسات على التمتّع بالكفاءات اللازمة لتطبيق النهج المتعلق بدمج الصحة في جميع السياسات. ويعد بناء قدرات القوى العاملة المعنية في مجال الصحة والبيئة وتغير المناخ مهما أيضاً بالنسبة للتغطية الصحية الشاملة وحالات الطوارئ الصحية.

(٢) تعزيز جهود قطاع الصحة للتواصل مع القطاعات الأخرى من أجل توفير الحماية الصحية. نظراً إلى اتساع نطاق القضايا المطروحة والطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة المشاركة، فإن من الضروري أن يقدم القطاع الصحي توجيهات ويحدّد أُطراً تنظيمية بشأن تقدير المخاطر والآثار الصحية وتنفيذ الحلول المناسبة ورصد التقدم المُحرز عبر القطاعات كافّة.

(٣) ضمان توفير الخدمات البيئية الأساسية وأماكن العمل الصحية في مرافق الرعاية الصحية وتخضير قطاع الصحة. من الضروري قيام البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل بمعالجة العجز الرئيسي في تجهيز مرافق الرعاية الصحية بخدمات تُدار بمأمونية في مجال الإمداد بالمياه والإصحاح وممارسات النظافة الصحية، فضلاً عن تزويدها بإمدادات الطاقة الموثوقة وضمان قدرتها على الصمود بوجه ظواهر الطقس المتطرّفة وغيرها من حالات الطوارئ. ويلزم أيضاً أن يكون قطاع الصحة مثالاً يُحتذى به عندما يتعلق الأمر بسياسات وخدمات الشراء وإدارة النفايات والخيارات المتعلقة بالطاقة من أجل تقليل أية تأثيرات سلبية على الصحة والبيئة وتغيّر المناخ.

الهدف الاستراتيجي ٤: توليد الدعم اللازم: لإنشاء آليات معنية بتصريف الشؤون وتقديم الدعم السياسي والاجتماعي

سيتسنّى بفضل آليات تصريف الشؤون وتقديم الدعم السياسي الرفيع المستوى إنجاز عمل مشترك بين القطاعات كافّة وصون المنافع العامة للصحة. وستتشكّل خيارات السياسات بواسطة مطالب المواطنين بشأن إيجاد بيئات أوفر صحة. وستعالج الاتفاقات المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات الرفيعة المستوى عوامل الخطر الرئيسية والتهديدات العالمية على الصحة.

٢٠- يلزم أن تستند آليات تصريف الشؤون والاتفاقات والشؤون السياسية في المستقبل إلى نهوج ذات طابع أكثر شمولاً، بما في ذلك التعاون بين الإدارات وبين القطاعات الذي يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في جميع القطاعات المتأثرة. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تحديد خيارات سياساتية مبنية على ما تخلّفه من آثار على المجتمع عموماً، بما فيها الآثار الصحية. ويُدفَعُ حالياً عمل القطاعات في المقام الأول بما تُعيّنه لنفسها من أهداف تحديداً.

(١) تعزيز آليات تصريف الشؤون لإتاحة المجال أمام اتّخاذ إجراءات مستدامة لحماية الصحة. يلزم وضع آليات فعالة وشاملة معنية بتصريف الشؤون لتسهيل اشتراك القطاعات في العمل ومراعاة التكاليف المُتكبّدة والفوائد المجنية بطريقة شاملة. كما يلزم اتّباع نهوج ذات طابع أكثر شمولاً وحماية المنافع العامة للصحة بالتنسيق مع قطاع الصحة. ونظراً إلى أن نتائج إجراءات الصحة البيئية نادراً ما تُواءم مع الجداول الزمنية للإجراءات السياسية، فإن من الضروري أن تتمكّن تلك الآليات أيضاً من استيعاب ما يُتّخذ من إجراءات بيئية مقترنة بتحقيق فوائد ونتائج صحية مشتركة طويلة الأجل، لأن إمكانية استدامة تلك الآليات أكبر من الرعاية الصحية التي يتواتر تقديمها.

(٢) **زيادة الطلب وتعزيز دور القيادة في مجال الصحة.** لابد من إشراك قطاع الصحة والجهات صاحبة المصلحة من القطاعات الأخرى والمجتمعات المحلية ومن انخراطها في العمل على نطاق واسع في مجال تطبيق السياسات الداعمة للصحة، إلى جانب تصميم البيئات وإدارتها على نحو سليم. وتخلّف المخاطر البيئية آثاراً كبيرة على الصحة: من المتعذّر على نظم الرعاية الصحية التقليدية أن تتصدى لها لوحدها على نحو مستدام. ويتناقص شيئاً فشيئاً مدى استعداد المجتمع لتقبّل الآثار الصحية التي يمكن تجنّبها. ويمكن أن تستفيد هذه العملية من إدراج الصحة في جميع السياسات والنهوج الشاملة لجميع أجهزة الحكومة.

(٣) **إنشاء حركات وإبرام اتفاقات سياسية رفيعة المستوى.** أثمرت الجهود العالمية الطويلة الأجل والرامية إلى معالجة مخاطر البيئة على الصحة عن تكوين بيّنات وأدوات هامة. وتراكمت بيّنات بفعل ما أُوجِد من حلول ملموسة لتقليل عبء المرض الناجم عن البيئات غير الآمنة: تثبت قصص النجاح الجديرة بالملاحظة هذه أن الاستثمارات المُوظّفة تحقّق عوائد كبيرة، مثل الفوائد الناجمة عن الحد من تلوث الهواء والمكاسب الصحية المرتبطة بالاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من آثار انبعاثات غازات الدفيئة، أو عائد ١:٧ من الاستثمار في المياه والإصحاح. ومن المُرجّح أن يُؤيد هذا التغيير ما عُقِد مؤخراً من منتديات وقُطِع من التزامات وأُقِيم من تحالفات على مستوى سياسي رفيع، مثل اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ (٢٠١٥)، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الهدف الاستراتيجي ٥: تعزيز البيّنات والاتصال: لتوليد قاعدة البيّنات المتعلقة بالمخاطر والحلول، وتبليغ هذه المعلومات بكفاءة بهدف توجيه الخيارات المُحدّدة والاستثمارات المُوظّفة

ستُتاح معلومات كافية مُسندة بالبيّنات في جميع المجالات الحاسمة الأهمية دعماً لتحديد الخيارات في إجراءات حماية الصحة القائمة على التأثيرات الصحية والآثار الاقتصادية المُترتّبة على ما يُوجد من حلول ومدى فعاليتها وفوائدها المشتركة.

٢١- سوف يستدعي تعزيز الإجراءات المُتّخذة عبر القطاعات كافّة وتقديم الدعم الرفيع المستوى وتوسيع نطاق الوقاية الأولية إجمالاً إنشاء قاعدة بيّنات متينة وموسّعة عن الآثار الصحية للحلول وتكاليفها ومدى فعاليتها وفوائدها للمجتمع على نطاق أوسع، وسيلزم أن تسترشد هذه بأنشطة رصد منتظمة. ومن الضروري، من خلال توسيع نطاق الشبكات وعمل الشركاء، تعزيز وتكثيف أنشطة الدعوة لتوسيع نطاق التواصل وزيادة الوعي بشأن المنافع الصحية المجنية من الإجراءات المتعلقة بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ من أجل استهلال إنجاز العمل وصون وتيرة إنجازه.

(١) **دمج أنشطة رصد البيئة وترصّد الصحة من أجل تقييم الآثار الصحية الناجمة عن المخاطر والخدمات البيئية.** ستستمر الاتجاهات العالمية والمحلية لمؤشرات نوعية البيئة والآثار على الصحة في تقديم بيّنات عن كيفية تأثير البيئة على صحة الإنسان ونمائه، وتحديد المجالات التي يكتسي فيها العمل أقصى قدر من الأهمية.

(٢) **وضع الإرشادات المُسندة بالبيّنات دعماً لاتّخاذ إجراءات فعّالة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.** تقع على قطاع الصحة وغيره من القطاعات الأخرى المعنية مسؤولية إبلاغ راسمي السياسات بالآثار الصحية والتقييمات الاقتصادية لما يُنفّذ من تدخلات، بما فيها الصكوك القانونية، لمعالجة الأسباب الجذرية للإصابة بالأمراض الناجمة عن البيئة. فعلى سبيل المثال، قد يكون إجراء المزيد من عمليات الاستعراض المنهجية بشأن فعالية السياسات من حيث التكلفة بهدف معالجة الأولويات المتعلقة بصحة البيئة أمراً أساسياً لعملية صنع القرار. ومن الضروري التعاون مع الجهات المنفّذة لتحقيق الحد

الأمثل من مستويات التنفيذ لاحقاً. وسيلزم إتاحة أدوات مُحدّدة الأهداف لأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل توجيه العمل في مجال الصحة.

(٣) **تفسير البيّنات وتبادلها على نحو مُحدّد الأهداف.** سيُصبى من تقديم المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية والمُسندة بالبيّنات عن الأدلة والاتجاهات والرسائل ومبادرات الدعوة وحملاتها إلى بلوغ هدف مؤداه إطلاع أصحاب المصلحة على مختلف المستويات، ودعم القرارات المتعلقة بالسياسات، وتحفيز العمل والدعم السياسيين الرفيعَي المستوى. إنّ إتاحة المعلومات القائمة على بيّنات للمواطنين على نطاق واسع، بدعم من القوى العاملة الصحية، مثل تلك المتعلقة بتعرض الإنسان للمواد الكيميائية التي تحتوي عليها المنتجات الاستهلاكية أو مخاطر تلوث الهواء على صحة الناس الذين يعيشون في المناطق الملوثة والحلول المحتملة لذلك، تولّد الوعي والطلب على بيئات صحية. وينبغي أن تؤدي طلبات المواطنين بدورها إلى اتخاذ إجراءات من جانب صناع القرار. ويمكن لمهنيي الصحة أن يؤدوا دوراً هاماً في تشجيع تغيير السلوكيات في سبيل اعتماد أساليب عيش صحية وأكثر استدامة.

(٤) **إنشاء الآليات وبناء القدرات اللازمة للإبكار في الكشف عن التهديدات الصحية الناشئة والاستجابة لها.** يجب بناء القدرات وإنشاء الآليات اللازمة للتعامل مع مشاكل الصحة البيئية الناشئة بسرعة والمرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة أو تنظيم العمل أو بالتغيّرات البيئية العالمية. ويُجهل نطاق البعض من هذه التهديدات المحتملة ومدى خطورتها. ومن بين هذه التهديدات تلك المتعلقة بتغير المناخ وبقايا الأدوية في البيئة والمواد المسببة لاختلال الغدد الصماء واللدائن الدقيقة والجسيمات النانوية والنفايات الإلكترونية. وسيتطلب بناء القدرات وإنشاء الآليات اللازمة إجراء عمليات استعراض موثوقة للبيّنات وتقدير لمدى فعالية تدابير الرقابة. فضلاً عن المراقبة البيئية المستهدفة المرتبطة بترصد الصحة العمومية. ويشمل ذلك أيضاً اعتماد المزيد من الحلول الشاملة لعدة قطاعات، مثل حماية التنوع البيولوجي وما يرتبط بها من ترصد للمُمرِضات في الحياة البرية ولدى الإنسان من أجل الحد من المخاطر وزيادة التأهب للأخطار المحدقة بالصحة الناجمة عن تأثير الإنسان على النظم الإيكولوجية الطبيعية.

(٥) **تشكيل أنشطة البحث وتحفيز الابتكار.** البحث هو أساس إحداث التحوّلات الاستراتيجية اللازمة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسعياً إلى المُضي قُدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنه يجب تحديد الاحتياجات من البحث وترجمة المعارف لسد الفجوات المعرفية الكبيرة من خلال تسهيل إجراء البحوث على نحو مُنسّق. ولطالما كانت مثل هذه البحوث المتعلقة بصحة البيئة تعاني من قلة التمويل، ولاسيما مقارنة بالبحوث الطبية الحيوية. وستكتسي البحوث المرتبطة بالسياسات في المجالات ذات الصلة بالصحة والعلوم التطبيقية ذات الصلة بجميع المناطق أهمية خاصة لأغراض تحسين الصحة بفضل إيجاد بيئات أكثر أمناً وأوفر صحة.

(٦) **طرح المبرّرات اللازمة لتخصيص التمويل الكافي وتوظيف الاستثمارات الفعالة.** يستلزم توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة من أجل إيجاد بيئات أكثر أمناً، توفير التمويل الكافي وإعادة تحديد وجهة الاستثمارات المُوظّفة. وينبغي أن يُسترشد في تخصيص التمويل، وفي هياكل التسعير والإعانات، بعمليات التقدير المُسندة بالبيّنات لدرجة الضعف والتكيّف مع تغيّر المناخ مثلاً، على أن تُراعى جميع التكاليف المُتكبّدة والمنافع المشتركة المجنية. ويلزم أن يُراعى حساب التكاليف الاجتماعية بالكامل وبطريقة منهجية في حال التواني عن اتّخاذ إجراءات في الأجلين القصير والطويل وآثار السياسات المتعلقة بالصحة في جميع القطاعات، وذلك منعاً لترحيل تلك التكاليف خفيةً إلى قطاع الصحة وتقويض إمكانيات استدامة البيئة.

الهدف الاستراتيجي ٦: الاضطلاع بالرصد: لتوجيه الإجراءات عن طريق رصد التقدم المُحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة

سُيسترشد في اتّخاذ الإجراءات برصد التقدم المُحرز في تنفيذ أنشطة الوقاية الأولية من خلال إيجاد بيئات أكثر أمناً وأوفر صحة.

٢٢- سيكون الهدف من الرصد التدقيق في تتبّع التغييرات التي تطرأ على مُحدّدات الصحة وآثارها، فضلاً عن توزيعها عبر فئات السكان وداخلها، وسيوفر بذلك معلومات عن معدل التقدم من أجل تعديل السياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعدالة البيئية.

(١) **رصد التقدم المُحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها وغيرها من المؤشرات الأخرى.** ستواصل البلدان، بالتعاون مع المنظمة وسائر الوكالات المعنية عند الاقتضاء، رصد التقدم المُحرز صوب تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة وغيرها من المؤشرات ذات الصلة المتعلقة بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للإصابة بالأمراض بسبب البيئة معالجة شاملة. وسيكفل تصنيف البيانات استراتيجياً تحديد أوجه التفاوت في مجال الصحة والدوافع التي تقف وراءها. وسيسهم تجميع البيانات بطريقة استراتيجية عن المحددات الاجتماعية والبيئية اللازمة لفهم الدوافع التي تقف وراء أوجه التفاوت المذكورة في وضع سياسات مترابطة على مستويات الحكومة كافّة.

(٢) **رصد التغييرات الطارئة وتنفيذ ما يلزم من استراتيجيات على المستويين الإقليمي والقطري.** يلزم رصد النتائج المُحقّقة ومؤشرات الحصائل ذات الصلة لقياس ما يطرأ من تغييرات على المستوى القطري من أجل تقدير التقدم المُحرز وتوجيه السياسات.

مناهج التنفيذ

ستُستخدم منافذ دخول مُحدّدة لاتّخاذ إجراءات مُعزّزة بشأن الأسباب الجذرية للإصابة بالمرض بسبب البيئة باتّباع نهوج متكاملة.

٢٣- إن الاستجابة للتحديات التي تطرحها المخاطر الصحية الدائمة وتلك المُستجدة تتجاوز حدود قطاع الصحة الرسمي، ولا يمكن أن تلبي ما تطرحه تحديات بهذا الحجم إلا إذا قادها المجتمع الصحي، من خلال مشاركته في الاستراتيجيات وعمليات التخطيط الرئيسية، وتعاون في العمل مع الآخرين في تنفيذ سياسات متعددة القطاعات تعزّز الصحة بقطاعات ومواضع رئيسية. ويلزم تعضيد هذه الاستجابة بتقديم دعم عام وإيجاد بيئة سياسية تمكينية يواظب على إثرائها وتتبّعها بأفضل البيّنات المُتاحة. ومن الضروري وضع طائفة من آليات ومناهج التنفيذ لتحقيق هذه الرؤية. وتُعرض فيما يلي هذه الآليات والمناهج.

تمكين قطاع الصحة

٢٤- يمثّل قطاع الصحة الرسمي جزءاً هاماً ومتنامياً من الاقتصاد العالمي. إنه واحد من أكبر أرباب العمل بالعالم ويتمتع بمركز فريد من نوعه من حيث ثقة المجتمعات المحلية فيه واندماجه فيها. وبذا، فهو يتمتّع من الناحية المثالية بمكانة تمكّنه من القيام بما يلي: أن ينفّذ تدخلات صحية في البيئة على مستوى المجتمع المحلي (إما مباشرةً أو بواسطة إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني)؛ وأن يعمل بوصفه قدوة يُحتذى بها في إثبات الممارسات الجيدة المُتّبعة في ميدان تحقيق إمكانيات الاستدامة، وذلك عن طريق تقليل أثر البيئة على ممارسات

الرعاية الصحية؛ وأن يكون بمثابة قائد لأنشطة التمتّع بالصحة وتحقيق التنمية المستدامة ومناصراً لها. وسيستلزم هذا الأمر القيام بما يلي: إعادة تحقيق التوازن في النفقات التي يخصّصها قطاع الصحة للوقاية الأولية على المدى الطويل؛ إتاحة موارد مالية إضافية قد تنتج عن إلغاء الإعانات الضارة وإعادة تشكيل الضرائب لتعكس جميع عواقب السياسات والحد من أوجه عدم المساواة؛ إعادة تنشيط نظام الصحة البيئية وتوسيع نطاق هذا النظام على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات الحديثة الكبيرة والمُعقدة الماثلة أمام الصحة البيئية، بما في ذلك تقديم التدريب الملائم لمهنيي الصحة؛ قيادة قطاع الصحة لتعزيز رؤية الصحة من منظور أطول أجلاً يركز على مُحدّدات الصحة؛ سعي مهنيي الصحة لتشجيع تغيير السلوك بهدف إرساء سبل معيشة أكثر استدامة وصحة.

إعداد مناهج وطنية وأخرى دون وطنية أقوى لرسم سياسات مشتركة بين القطاعات

٢٥- يوجد عدد قليل من البلدان التي تمتلك هياكل مؤسسية رسمية تقدم إرشادات سياساتية مباشرة بشأن التحديات الصحية والبيئية أو تصدر تكليفاً بإجراء تقديرات مشتركة بين القطاعات للآثار الصحية المترتّبة على ما تتّخذه قطاعات أخرى من قرارات. ويلزم زيادة معدلات التغطية بهذا النهج المتعلق بإدراج الصحة في جميع السياسات، وأن تُدرج فيه سياسات أولية تشمل التقديرات الاستراتيجية عوضاً عن فرادى المشاريع وزيادة تأثيره المباشر في السياسات (بوسائل من قبيل مركزه القانوني لا مركزه الاستشاري). وتعكف أيضاً المنتديات الإقليمية الرفيعة المستوى على الإسهام بشكل كبير في النهوض ببرنامج عمل الصحة والبيئة.

المواضع الرئيسية لتنفيذ التدخلات

٢٦- تتيح المواضع الرئيسية فرصاً للتعامل مع مخاطر الصحة البيئية وتقليل أوجه التفاوت في مجال الصحة، والاستجابة بالوقت نفسه لما يطرأ على أنماط الحياة من تغيّرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية. وفيما يلي المواضع الرئيسية للتدخلات وأهدافها.

- **الأسر المعيشية.** ضمان أن يكون المأوى: سليم الهيكل بحيث تكون درجات حرارة المعيشة داخله مناسبة ويكون مُزوّداً بما يكفي من خدمات المياه والإصحاح والإضاءة وتتوفّر فيه مساحات وافية؛ يكون مُجهّزاً بمصادر الطاقة النظيفة والمعقولة التكلفة والموثوقة لأغراض الطبخ والتدفئة والإضاءة والتهوية؛ تُوفّر داخله الحماية من الملوثات ومخاطر التعرّض للإصابات والتعفّن والآفات.

- **المدارس.** ضمان تهيئة بيئة آمنة للتعليم؛ استخدام المدارس بوصفها مراكز لإذكاء الوعي بالروابط القائمة بين الصحة والبيئة وتوفير التعليم بالاستناد إلى نُهج أصح وأكثر استدامة؛ تسهيل إدراج أفضل الممارسات في المجتمع على نطاق أوسع.

- **أماكن العمل.** ضمان توفير تغطية فيها بخدمات الصحة المهنية التي تتناول كامل طائفة المخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية وتلك المتعلقة بجوانب الهندسة البشرية بمكان العمل؛ وتسهم في الوقاية من عوامل الخطر القابلة للتعديل ومكافحتها، وخاصةً الأمراض غير السارية؛ والمكيّفة مع الأشكال الجديدة من العمل والهجرة وتنظيم أماكن العمل.

- **مرافق الرعاية الصحية.** ضمان ما يلي: أن تُقدّم فيها خدمات الصحة البيئية الأساسية وتُدار على نحو مستدام، بما فيها إتاحة الطاقة النظيفة والموثوقة والخدمات المأمونة في مجال الإمداد بالمياه وخدمات الإصحاح وممارسات النظافة الصحية؛ وتمكينها من الصمود بوجه ظواهر الطقس المتطرفة وآثار تغيّر المناخ؛ وحماية عاملي الرعاية الصحية فيها والمجتمع على نطاق أوسع، وذلك من خلال تحقيق السلامة الكيميائية ومكافحة حالات العدوى وإدارة النفايات.

- **المدن.** التصدي لما تواجهه المدن تحديداً من تحديات، أي تركيز معدلات التعرض لمخاطر البيئة فيها، ومنها تلوث الهواء المحيط أو قصور خدمات الإصحاح أو تراكم النفايات أو المخاطر المهنية، والاستفادة بالوقت نفسه من الفرصة التي تتيحها المدينة كونها تخضع لسلطة عمدتها لوحده الذي يتمتع بصلاحية اتّخاذ قرارات مشتركة بين القطاعات، من قبيل ما يتّخذه منها بشأن تخطيط المناطق الحضرية والإمداد بخدمات الطاقة والمياه والإصحاح وإدارة النفايات. ويشكل التوسع الحضري السريع تحدياً خاصاً، وسيكون التخطيط الحضري الاستراتيجي الحل الأمثل لتهيئة بيئات داعمة للصحة.

٢٧- وهذه القائمة ليست شاملة، وقد تضم المواضع المعنية الأخرى مناطق التنمية الزراعية وتلك التي تتركّز فيها الأنشطة الاقتصادية ومخيمات اللاجئين، بما فيها ملاجئ إيوائهم مؤقتاً وملاجئ إيواء المهاجرين، والأسواق والقرى والجزر الصغيرة.

إقامة شراكات معنية بحركة المجتمع من أجل تهيئة بيئات أوفر صحة

٢٨- إن الإرادة السياسية هي شرط أساسي للعمل، ولا يمكن أن تتحقّق إلا بإذكاء وعي المجتمع على نطاق واسع بالتهديدات الصحية الأساسية التي تشكلها المخاطر البيئية وتغيّر المناخ، وإيجاد حلول محتملة لها. هذا، ولا يُستغنى عن فرادى الجهات المناصرة والرابطات المهنية الصحية ومنظمات المجتمع المدني في حشد الدعم اللازم من الجمهور للتوصّل إلى خيارات إنمائية أكثر استدامة تعزّز التمتّع بصحة أوفر.

الاتفاقات المتعدّدة الأطراف بشأن البيئة والصحة والتنمية

٢٩- يرد ذكر الأخطار المحدقة بالصحة بوصفها مصدر انشغال كبير في معظم الاتفاقات العالمية المتعلقة بالبيئة (مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق) والاتفاقات الإقليمية المتعلقة بالبيئة (بما فيها اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود)، غير أن آليات تنفيذ هذه الاتفاقات لا تشمل دائماً على نحو ملائم النظر في هذه الأخطار المحدقة بالصحة أو أنها لا تعكس الشواغل الصحية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي. ومن شأن تعضيد إشراك قطاع الصحة فيها أن يوثّق أوجه التآزر فيما بين الأغراض المتعلقة بالصحة والبيئة والاقتصاد ويقلّل إلى أدنى حد من العواقب السلبية غير المقصودة المترتبة عليها ويحسّن أية معاوضات لازمة بينها. وبالمثل، فإن من شأن ضمان تناول المخاطر البيئية بالكامل ودعم الإجراءات الرامية إلى التصدي لها في الصكوك الصحية الدولية، مثل اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، أن يعزّز ويزيد تحديداً القدرات اللازمة لمنع حدوث الطوارئ البيئية والتأهب لها والاستجابة لها. كما أن من شأن هذا التكامل المتبادل أن يعزّز النهج الشامل المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مناهج العمل بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة

٣٠- لقد أفضى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إنشاء منابر سياسية رفيعة المستوى تعزّز وسائل الوفاء بالالتزامات المقطوعة ومتابعتها. هذا، وتقدم العديد من أهداف الخطة الدعم الكامل للإجراءات المُقرّر اتّخاذها بشأن إيجاد بيئة صحية، وتتماشى مع تلك الإجراءات. لذا، فإن هذه المنابر تشكّل مناهج عمل رئيسية لبدء إحراز تقدم في الأعمال بشأن الأسباب الأولية التي تقف وراء الإصابة بالأمراض الناجمة عن البيئة، وتعزيز الإنصاف في مجال الصحة. وتشتمل الأهداف الرئيسية المتعلقة بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ، علاوة على الهدف ٣ بشأن أنماط العيش الصحية والرفاهية، وعلى الهدف ٦ بشأن توافر المياه وخدمات الصرف الصحي، والهدف ٧ بشأن خدمات الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو

الاقتصادي، والهدف ١١ بشأن جعْل المدن والمستوطنات مستدامة، والهدف ١٢ بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والهدف ١٣ بشأن الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ.

البيّنات والرصد

٣١- يوجد عدد محدود من البلدان التي لديها هيئات استشارية تتمتّع بما يلزم من ولايات وقدرات في مجال وضع برامج العمل الوطنية المتعلقة بالبحوث، وإعداد توليفات من البيّنات المتاحة، وتتبع التقدم المُحرز على الصعيد الوطني فيما يخص مجالي الصحة والبيئة، وتزويد راسمي السياسات بهذه المعلومات مباشرةً. وعلى المستوى الدولي، يؤدي الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ هذه الوظيفة في جانبها المتعلق بأثر تغيّر المناخ على الصحة، غير أن عدداً من الوظائف ذات طابع مؤسسي مماثل والمتصلة بتحديات بيئية أخرى تم تناولها على نحو أقل شمولاً وأكثر تجزؤاً. ويمكن أيضاً للمؤسسات الوطنية والدولية، مثل معاهد البحوث والجامعات ومصادر مثل المجلات الخاضعة لاستعراض الأقران، أن تؤدي دوراً هاماً في تحديد الاستراتيجيات الوطنية. ومن شأن زيادة التغطية فيما يتعلق بعدد البلدان التي تمتلك هذه الآليات وطائفة المخاطر البيئية التي يجري التصدّي لها، سواءً فردياً أم جماعياً، أن تؤدي إلى إحراز تقدم كبير في ميدان رسم السياسات المشفوعة بالبيّنات. وينبغي أن تُواءم جميع هذه الأنشطة مع رصد أهداف التنمية المستدامة وأن تسهم مباشرةً في رصدها على الصعيدين الوطني والدولي.

دور المنظمة ومركزها القيادي في مجال الصحة العالمية

٣٢- تستند إجراءات الأمانة المندرجة في إطار الاستراتيجية العالمية المقترحة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ إلى الأولويات الاستراتيجية الثلاث لبرنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ للمنظمة (الإطار ١). وتندرج الأنشطة الأساسية للصحة والبيئة وتغير المناخ ضمن الأولوية الاستراتيجية "تعزيز تمتّع السكان بصحة أوفر"، غير أنه ثبت أيضاً أن المساهمة في أولوية "التصدّي للطوارئ الصحية" تكتسي أهمية بالغة. وينبغي أن تشكل الأولوية الاستراتيجية للمنظمة "تحقيق التغطية الصحية الشاملة" الأساس لآليات تنفيذ الخدمات الأساسية المتعلقة بصحة البيئة، مثل الحصول على المياه المأمونة والوقود النظيف.

الإطار ١: الاستراتيجية بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ وبرنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ للمنظمة[أ]

١- في إطار الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة، تُدفَعُ إسهامات المنظمة في ضمان تمتّع جميع الناس بحياة مُعزّزة الصحة والعافية في جميع الأعمار بثلاث أولويات استراتيجية. وترد فيما يلي الأولويات الاستراتيجية الثلاث، مع وصف كيفية مساهمة الصحة والبيئة في كل منها:

(١) *تحقيق التغطية الصحية الشاملة*. يلزم أن تشكّل خدمات الصحة البيئية الأساسية والمعارف والقدرات جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة.

(٢) *التصدّي للطوارئ الصحية*. سيؤدي تحسين قدرة قطاع الصحة والمجتمعات المحلية على الصمود بوجه تغيّر المناخ وتقليل مواطن الضعف وتعزيز جوانب التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية وترصّدها والاستجابة لها إلى الوقاية من آثار الطوارئ البيئية على الصحة وتقليل آثارها هذه.

(٣) *تعزيز تمتّع السكان بصحة أوفر*. فيما يلي الشروط المتعلقة بتمتّع السكان بصحة أوفر: ضمان إرساء مدن أوفر صحة؛ تقديم خدمات المياه المأمونة والإصحاح وإرساء ممارسات النظافة الصحية بصورة مستدامة؛ إيجاد الحلول في مجال وسائط النقل الصحية؛ رسم السياسات المتعلقة بإنتاج الطاقة النظيفة؛ وتوفير الغذاء على نحو مستدام؛ ضمان أمن واستدامة المنتجات والمساكن وأماكن العمل؛ استدامة أنشطة الزراعة.

[أ] حالة برنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر (http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA71/A71_4-en.pdf?ua=1).

٣٣- وتُسهم المنظمة، في إطار هذه الأولويات الاستراتيجية الثلاث، في وضع برنامج العمل العالمي المعني بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ بفضل أدائها لوظائفها الأساسية الست،[١] والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: (أ) جوانب القيادة والسياسات؛ (ب) تجميع توليفات البيّنات والاضطلاع بأنشطة الدعوة، بما في ذلك وظيفة المنظمة في مجال وضع القواعد واستحداث الأدوات ورصد التنفيذ وصياغة برنامج عمل البحوث والتي ستعزّز المنافع العامة للصحة؛ (ج) تزويد البلدان بالدعم المباشر. وعلى الرغم من أن الوظائف الأساسية للمنظمة لاتزال تشكل الأساس الذي يقوم عليه عملها (انظر الشكل ٢ للاطلاع على وصف لدور المنظمة)، لابد من إجراء تحولات هامة من أجل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، ويرد وصفها بصورة مفصلة فيما يلي.

١ الاضطلاع بدور القيادة فيما يخص المسائل الحاسمة الأهمية بالنسبة إلى الصحة والانخراط في إقامة الشراكات بالحالات التي يلزم فيها اتّخاذ إجراءات مشتركة؛ صياغة برنامج عمل البحوث وتحفيز عملية توليد المعارف القيّمة وترجمتها تحريرياً ونشرها؛ وضع القواعد والمعايير وتعزيز تطبيقها ورصده؛ توضيح الخيارات السياسية الأخلاقية والمُسندة بالبيّنات؛ تقديم الدعم التقني وحفز التغيير وبناء القدرات المؤسسية المستدامة؛ رصد الوضع الصحي وتقييم الاتجاهات الصحية.

الشكل ٢: لمحة عامة عن دور المنظمة ومركزها القيادي في مجال الصحة والبيئة وتغيّر المناخ

الأثـر

تمتّع الجميع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه عن طريق التقليل بشكل كبير من عبء الأمراض الناجمة عن البيئة، والتصدي لتغيّر المناخ وسواه من التحديات الصحية الناشئة عن البيئة

الحصائل

- تعزيز آليات تصريف الشؤون وقدرات قطاع الصحة على اتّخاذ إجراءات مشتركة بين القطاعات واتّباع نهج إدراج الصحة في جميع السياسات
- وضع القواعد والمعايير والصكوك القانونية موضع التنفيذ وإنفاذها لحماية صحة الناس بواسطة الوقاية الأولية
- تطبيق السياسات والمواظبة على تكييفها بفضل الرصد وإيجاد الحلول المُسندة بالبيّنات وإجراء البحوث المُنسّقة
- حماية فئات السكان التي تعيش في ظلّ أوضاع هشّة حماية منصفة من مخاطر البيئة وتغيّر المناخ، بما يشمل حمايتها أثناء الطوارئ

المخرجـات

- تزويد آليات تصريف الشؤون بالدعم الكافي والاضطلاع بدور قيادي في مجال رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط
- وضع قواعد ومعلومات مسندة بالبيّنات بشأن إيجاد الحلول ونشر تلك القواعد والمعلومات ورصد ما يطرأ من تغييرات
- إطلاع الجهات الفاعلة بالكامل على المخاطر وإشراكها في إيجاد الحلول، وتمكينها من الحصول على ما يلزم من أدوات وتعاون تقني
- مضاعفة المخرجات وأنشطة التنفيذ بفضل التواصل بفعالية وإقامة الشراكات الاستراتيجية

الأنشطة الرئيسية

القيادة والسياسات

- الاضطلاع بدور القيادة فيما يخص الصحة والبيئة وتغيّر المناخ
- تزويد آليات تصريف الشؤون بالدعم اللازم لاتّخاذ إجراءات متكاملة ومشتركة بين القطاعات
- إقامة تحالفات عالمية من أجل النهوض ببرامج العمل العالمية
- الانخراط في حوار مشترك بين القطاعات بشأن السياسات في إطار التعاون مع الشركاء
- تعزيز عملية وضع الصكوك القانونية وتنفيذها
- إعداد مناهج عمل للمحافل العالمية والإقليمية الرفيعة المستوى

توليفات البيّنات وأنشطة الدعوة

- صياغة برنامج عمل البحوث
- تحديد ما ينشأ من مخاطر البيئة على الصحة وتقدير تلك المخاطر والاستجابة لها
- إعداد قاعدة من البيّنات المولّفة لوضع القواعد والإرشادات المتعلقة بالتدخلات، وتحديث تلك القواعد
- توفير الأدوات اللازمة لتقدير التكاليف المُتكبّدة عن اتّخاذ الإجراءات السياساتية والفوائد المجنية منها
- رصد المخاطر الصحية وآثارها وتطبيق الحلول وتبادل المعلومات عن التقدم المُحرز من أجل تكييف الاستراتيجيات المُتّبعة
- تعزيز التواصل لإذكاء الوعي بالآثار الصحية والتكاليف التي يتكبّدها المجتمع، وإيجاد الحلول

دعم البلدان مباشرة

- التشجيع على العمل وحفز القطاعات على التوصّل إلى الخيارات وتزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بما يلزم من مناهج العمل
- بناء قدرات المؤسسات الوطنية وقدرات غيرها من الشركاء في التنفيذ
- تقديم المساعدة فيما يتصل بتطبيق القواعد والحلول
- تنفيذ مبادرات خاصة بشأن فئات السكان المعرّضة للخطر
- تقديم الدعم اللازم لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة من خلال تقديم الخدمات الأساسية في مجال الصحة البيئية
- توجيه استجابات صحية بيئية ومهنية أثناء الطوارئ
- إقامة شراكات استراتيجية على المستوى القطري لمضاعفة الأثر

مناهج التنفيذ الرئيسية

- اتّباع مناهج سياسية إقليمية وعالمية متعدّدة القطاعات
- إقامة شراكات معنية بالحركات الاجتماعية
- إعداد مناهج لجمع البيّنات ورصدها
- دعم قطاع الصحة
- الاستفادة من أماكن مثل المدن وأماكن العمل والأسر المعيشية
- مناهج العمل أثناء الطوارئ

مجالات التدخل

- المياه والإصحاح والنفايات والنظافة الصحية
- مكافحة نواقل الأمراض
- السلامة الكيميائية
- المخاطر المهنية وبيئات العمل
- تغيّر المناخ والنظم الإيكولوجية
- تلوّث الهواء
- البيئات التي يقيمها الإنسان
- الضوضاء الناجمة عن الإشعاع

تعزيز تمتّع فئات السكان بصحة أوفر

ستضطلع المنظمة، في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية، بالأنشطة التالية.

توفير القيادة

(أ) توفير القيادة في ميدان توجيه التحوّلات المُحقّقة بشأن استخدام الطاقة الصحية وإيجاد الحلول بشأن توفير وسائط النقل الصحية وتصاميم المناطق الحضرية واقتصاد دائري آمن وفي صحة جيدة وغيرها من التحوّلات الجارية على قدم وساق، وذلك عن طريق الجمع معاً بين إرشادات المنظمة المسندة بالبيّنات وتعزيز أنشطة الدعوة. وتعضيد الدعم السياسي الرفيع المستوى في إطار التعاون مع الدول الأعضاء وفئات المجتمع المدني.

(ب) تنسيق العمليات المتعلقة بوضع السياسات الإقليمية عن طريق إعداد مناهج إقليمية معنية بتصريف شؤون البيئة والصحة أو توسيع نطاق تلك المناهج، بحيث تجمع معاً بين القطاعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

(ج) تحفيز أنشطة تصريف الشؤون بالمناطق الحضرية من أجل إقامة مدن صحية ومستدامة.

(د) ضمان الإنصات إلى "الآراء المتعلقة بالصحة" وكفالة إدراج موضوع الصحة في صميم الصكوك الموضوعة، مثل اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. ومن المهم بالقدر نفسه أن يشارك قطاع الصحة بنشاط في تنفيذ الصكوك لاحقاً، على سبيل المثال من خلال خارطة طريق المنظمة لتعزيز مشاركة قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده.[١]

إعداد توليفات البيّنات والاضطلاع بأنشطة الدعوة إلى تحقيق منافع عامة عالمية

(هـ) ضمان توليد المعارف عن طريق التشجيع على توسيع نطاق قاعدة البيّنات المتعلقة بالقواعد والحلول الفعالة وإجراء البحوث المُوجّهة صوب وضع سياسات مهمة والتصدي لما تواجهه الصحة من تهديدات بيئية مستجدة، وتنسيق عملية توسيع نطاق قاعدة البيّنات هذه. وستكون المعلومات المسندة بالبيّنات والمتعلقة بآثار السياسات ضرورية لدعم العمل المشترك بين القطاعات وتقديم حجج مقنعة لدى السعي إلى جني منافع مشتركة منها. ومن ثم ستُعدّ من توليفات المعارف المولدة إرشادات معيارية لضمان توافر المنافع العامة للصحة، مثل المياه المأمونة والهواء النقي، أو المنتجات والتكنولوجيات المأمونة مثل السلع الاستهلاكية.

(و) نشر المعلومات المُسندة بالبيّنات من أجل ضمان مراعاة مسألة الصحة في عمليات صنع القرار على نحو أمثل. وتتيح المعلومات نشر الوعي بخصوص المخاطر الصحية والحلول المتاحة، كما تحفز الطلب على تعزيز صحة البيئة.

(ز) رصد التغييرات الطارئة على المخاطر المُحدّقة بالصحة وتنفيذ الحلول – من حيث معدلات التنفيذ والآثار والتكاليف المالية والمردودية. ويلزم الاضطلاع برصد مستمر من أجل إعادة مواءمة

---

١ انظر الرابط الإلكتروني التالي:
http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/273137/WHO-FWC-PHE-EPE-17.03-eng.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨).

الأولويات واستراتيجيات التنفيذ بالبلدان، وستواصل المنظمة توسيع نطاق عملها في ميدان دعوة الشركاء إلى عقد اجتماعات بشأن إنشاء قواعد تضم ما يلزم من بيانات متنوّعة لرصد التقدم المُحرز. كما تعكف المنظمة على إعداد تقارير عن العديد من المؤشرات المتعلقة بالصحة والبيئة (والتي تندرج ضمن نطاق الأهداف ٣ و٦ و٧ و١١).

تعزيز أثر المنظمة المباشر في البلدان

(ح) تحفيز العمل على إيجاد بيئات أكثر أمناً وتشجيع القطاعات على التوصّل إلى الخيارات، بوسائل من قبيل الانخراط فيما يُقام من حوارات بشأن السياسات وتقديم الإرشادات بشأن وضع السليم من السياسات وآليات تصريف الشؤون ومد يد العون في تطبيق المعايير والاضطلاع بالرصد. وستُصمّم وسائل إشراك العديد من القطاعات في العمل مع قطاع الصحة بأنواع تلبّي احتياجات البلدان خصّيصاً، وقد يتباين تركيزها على اتّخاذ إجراءات أولية (ذات صلة بالسياسات واستراتيجية) وأخرى نهائية (مثل التعاون التقني).

(ط) تعزيز قدرة قطاع الصحة على الاضطلاع بمهامه الأساسية المطردة الزيادة فيما يتعلق بالإشراف على المسائل الصحية والإمساك بزمامها وتنسيقها على نطاق يشمل العديد من القطاعات، وضمان أن يكون مثالاً يُحتذى به من حيث تقليل آثاره على الصحة والبيئة وتغيّر المناخ، وبعبارة أخرى تخضير قطاع الصحة.

(ي) تزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بمناهج العمل اللازمة لصياغة خيارات صحية فيما يخص البيئة وتغيّر المناخ، وفئات المجتمع المدني بالبيانات والمعلومات والمواد الدعائية من أجل دعم إشراكها في المسائل المتعلقة بالتوصّل إلى خيارات صحية في مجال رسم السياسات ذات الصلة. وتزويد رؤساء البلديات والجهات الفاعلة الرئيسية المحلية الأخرى بالدعم اللازم لإقامة بيئات تمتّع ساكنيها بالصحة عن طريق توفير الأدوات والمعلومات المتعلقة بالخيارات الصحية.

(ك) وضع مبادرات خاصة بشأن فئات السكان في حالات تعرّضها للخطر. تقديم دعم معزّز لفئات السكان التي تعيش أوضاعاً تتعرّض فيها للخطر (مثل الأطفال الذين يمكن أن تؤثر المخاطر البيئية على نموهم، لا سيما التعرض في مرحلة مبكرة من الحياة، والعاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وفئات السكان التي تعيش في ظل أوضاع طارئة، والمجتمعات المحلية الفقيرة، وفئات السكان الموجودة بالدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا، وغيرها من فئات السكان المعرّضة للخطر في سياقاتها المحددة). وينبغي تقديم هذا الدعم عن طريق تدعيم قدرة النظم الصحية على الصمود بوجه مخاطر المناخ ودعم الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ وتشجيع اتّخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ بجميع أنحاء العالم لضمان فتح آفاق مستقبل طويل الأجل أمام فئات السكان الأكثر عرضة للخطر.

(ل) توجيه الاستجابات للطوارئ. دعم البلدان في إنشاء نظم تؤمّن القدرات اللازمة للتأهب لمواجهة كوارث البيئة وطوارئها، وتوفير الإرشادات المعيارية والتقنية. تعزيز قدرة شبكات الخبراء العالمية والإقليمية على تزويد البلدان بالدعم اللازم للاستجابة لطوارئ البيئة. وتمثل الاستجابة لطوارئ الصحة البيئية وإيتاء خدمات الصحة البيئية أنشطة هامة أخرى يُضطلع بها في البلدان.

التصدي لطوارئ الصحة البيئية

٣٤- تلحق الصراعات التي يُوقِد الإنسان شرارتها والحوادث التكنولوجية والكوارث الطبيعية الضرر بحياة الناس وبصحتهم في أرجاء العالم كافّة، ومن المُحتمل أن يسفر تغيّر المناخ والهجرة القسرية عن زيادة طينة حالات الطوارئ هذه بلّة. ويتزايد عدد المشرّدين الفارين من الطوارئ ويلقي بأثقل ظلاله على البلدان التي تعاني من أسوأ ظروف الصحة البيئية وأقل القدرات في مجال الاستجابة لطوارئ الصحة البيئية.

٣٥- وينطوي اتباع نهج منسّق بشأن الطوارئ البيئية، مثل إطلاق المواد الكيميائية أو النووية في البيئة، وجوانب الصحة البيئية المتعلقة بجميع أنواع الطوارئ، على أن تعمل الأمانة مع كلّ الدول الأعضاء على توظيف الاستثمارات اللازمة في مجال تقدير مدى التعرض للمخاطر وحدّة المخاطر، فضلاً عن تخطيط أنشطة التأهب لمواجهة تلك المخاطر والاستجابة لها والتعافي منها. وتوفر اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وسيلة سهلة الإتاحة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية حسبما هو منصوص عليه في القدرات الأساسية فيما يخص الكشف عن الأحداث الكيميائية والحيوانية المنشأ والإشعاعية والنووية والتأهب لمواجهتها والتصدي لها.

٣٦- وفيما يلي الأغراض التي تصبو إلى بلوغها إدارة الصحة البيئية أثناء نشوب الطوارئ.

(أ) تحديد مخاطر الصحة البيئية والمهنية ومواطن الضعف في البلدان المعرضة للأزمات، وتقدير تلك المخاطر والمواطن وإعداد خرائط تبيّنها.

(ب) تحسين القدرات اللازمة للتأهب لمواجهة طوارئ الصحة البيئية والمهنية بجوانبها كافّة وإدارتها بفعالية.

(ج) ضمان حصول مرافق الرعاية الصحية على خدمات الصحة البيئية الأساسية، مثل خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية الكافية وعلى الطاقة النظيفة والموثوقة؛ وأن تقع بعيداً عن مناطق الخطر مثل تلك التي تتعرض للفيضانات؛ وتزويد تلك المرافق بنظم موضوعة موضع التنفيذ معنية بإدارة الصحة والسلامة المهنيتين.

(د) حماية صحة الناس من المخاطر البيئية طوال مراحل دورة إدارة الكوارث أو الطوارئ.

٣٧- ويبيّن بإيجاز الجدول الوارد أدناه الإجراءات ذات الأولوية المُقترح اتّخاذها بشأن إدارة الصحة البيئية أثناء الطوارئ.

الجدول: الإجراءات ذات الأولوية المُقترح اتّخاذها بشأن إدارة الصحة البيئية أثناء الطوارئ

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات الدول الأعضاء	إجراءات الأمانة
تطوير قدرات قطاع الصحة على إدارة خدمات الصحة البيئية والمهنية طوال دورة حياة الطوارئ	• رسم ملامح طوارئ الصحة البيئية (مثل تخطيط الموارد وتنظيمها) ووضع خطط معنية بهذه الصحة أثناء نشوب الطوارئ، أو تحديث تلك الخطط • تطبيق سياسات وبرامج ونظم معنية بإدارة خدمات الصحة البيئية في مرافق الرعاية الصحية، بما يشمل تقدير وضع الخدمات وتقديمها واستعادتها • دمج حماية الصحة والسلامة المهنيتين في خطط الأمن الصحي الوطنية	• إنشاء نظم معنية بالتنبؤ بكوارث البيئة والطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والإبكار في الإنذار بوقوعها والتأهب لمواجهتها • إنشاء شبكات عالمية وإقليمية من المؤهلين المتخصّصين في شؤون الصحة البيئية والمهنية وشؤون النظافة الصحية ممّن يمكن حشدهم ونشرهم بالوقت المناسب لتزويد البلدان المحتاجة إلى دعمهم • بناء قدرات البلدان على حماية الصحة والسلامة المهنيتين أثناء نشوب طوارئ الصحة العمومية
تقديم ما يكفي من خدمات الصحة البيئية في مرافق الرعاية الصحية أثناء الطوارئ	• تعزيز قدرة قطاع الصحة على وضع وتطبيق سياسات وبرامج ونظم معنية بإدارة خدمات الصحة البيئية والمهنية في مرافق الرعاية الصحية ومخيمات اللاجئين وغيرها من مناطق استضافة الأشخاص المُشرّدين داخلياً	• تقديم الإرشادات المعيارية والتقنية
تطوير القدرات الوطنية اللازمة للاستجابة للأحداث الكيميائية والإشعاعية والنووية من أجل تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)	• تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للاستجابة للأحداث الكيميائية والإشعاعية والنووية. والاستفادة من عملية بناء القدرات الأساسية المنصوص عليها في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)	• تقديم الإرشادات المعيارية والتقنية • تعزيز شبكات الخبراء المواضيعية العالمية والإقليمية لتزويد البلدان بالدعم في مجال رصد الأحداث الكيميائية والنووية والاستجابة لها

تحقيق التغطية الصحية الشاملة بواسطة تقديم خدمات الصحة البيئية

٣٨- من الأولويات الاستراتيجية للمنظمة تزويد البلدان بدعم يمكّنها من إحراز تقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وتنطوي التغطية الصحية الشاملة على ضمان حصول جميع الأشخاص على خدمات تعزّز صحتهم وتقيهم شرّ الأمراض على نحو يلبّي احتياجاتهم ويمكّنهم من الاستفادة من تلك الخدمات ويحول في الوقت نفسه دون تعرّضهم لمصاعب مالية عند استفادتهم منها. وتشكّل الخدمات البيئية الأساسية الرامية إلى بلوغ هدف رئيسي مؤداه تحسين الصحة، جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة، وهي خدمات تشمل مثلاً الإمداد بمياه الشرب المأمونة الجودة، وخدمات الإصحاح المُدارة بمأمونية، والاستفادة من مصادر الطاقة والتكنولوجيات النظيفة، وحماية القوى العاملة، سواء داخل مرافق الرعاية الصحية أم بين صفوف المجتمعات المحلية.

٣٩- وستكون الخدمات الصحية الأساسية الحل المناسب للحد من اندلاع فاشيات الأمراض المعدية (بعد أن تفضي مثلاً إلى تقليل عدد الأفراد المصابين بأمراض الإسهال في أعقاب تحسين خدمات المياه والإصحاح) والأمراض غير السارية (من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض التنفسية المزمنة بفضل استخدام مصادر الطاقة والتكنولوجيات النظيفة بالمنزل).

الأهداف المراد تحقيقها

٤٠- يُسلّط الإطار ٢ أدناه الضوء على الأهداف المقرّر أن يحقّقها النهج التحوّلي في إطار مسودة الاستراتيجية العالمية.

الإطار ٢: الأهداف المقرّر أن يحقّقها النهج التحوّلي

إدخال تحسينات مستدامة على حياة الناس وعافيتهم بفضل إيجاد بيئات صحية

١- **الناس.** أن يعيش الناس عمراً أطول ويتمتّعو بصحة أوفر بفضل الحد من الأمراض الناجمة عن البيئة، ويكونوا على بيّنة من حالات التعرّض لمخاطر البيئة التي تلحق الضرر بحياتهم وبالفوائد التي يجنونها من التوصّل إلى خيارات أكثر استدامة، ويُسمِعوا صوتهم لراسمي السياسات، **لتتحسّن بالتالي صحتهم وعافيتهم.**

٢- **التغطية الصحية الشاملة.** أن يستفيد الناس من التدابير المُتّخذة في مجال **الوقاية الأولية**، مثل خدمات الصحة البيئية والمهنية الأساسية وتعزيز الصحة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة.

٣- **تلوّث الهواء.** أن تحدّد البلدان والمدن الرئيسية **غايات** مبنية على التمتّع بالصحة **بشأن نوعية الهواء**، وتطبّق سياسات في هذا المضمار لبلوغ تلك الغايات عن طريق **إشراك القطاعات المعنية**. وألا تُستعمل بعد الآن أنواع **الوقود** الملوّث **والتكنولوجيات** غير الكفوءة، وأن يخُفَّض بشكل كبير معدل الانبعاثات الناجمة عنها.

٤- **تغيّر المناخ.** أن تتمكّن النظم الصحية والمجتمعات المحلية الموجودة بأرجاء العالم كافّة من **الصمود** بوجه تقلبات المناخ وتغيّراته، وتؤدي إلى انخفاض معدلات الإصابة بالأمراض المعدية المتأثرة بالمناخ. وأن تستوفي انبعاثات الكربون الغايات المُحدّدة في **اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ.** وأن تُقام **نظم تستخدم أنواعاً أنظف من الطاقة** وتُوضع **شبكات كفوءة لوسائط النقل العام** موضع التنفيذ تُعزّز **تنقل السكان بواسطتها بنشاط**، وأن يُشجّع اتباع حميات أكثر استدامة ونظم غذائية أكثر مرونة وتنفيذها.

٥- **المياه والإصحاح والنظافة الصحية.** أن تُدرج كلّ البلدان ركائز **التخطيط بشأن مأمونية إمدادات المياه وخدمات الإصحاح** في استراتيجياتها، وأن تقوم بدمج ما يكفي من خدمات النظافة الصحية في خطط مأمونية المياه. وأن تضع موضع التنفيذ حواجز تحول دون اختلاط مخلّفات الإصحاح والمياه المُستعملة بالمياه النظيفة من أجل **مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.**

٦- **السلامة الكيميائية.** أن تُقلّل **الآثار على الصحة** الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية بعد تحسين المعرفة بهذه الآثار وبمخاليط المواد التي تسبّبها، وتنظيم استعمال هذه المواد تنظيماً جيداً، وامتلاك المؤسسات الوطنية **للقدرات** اللازمة لمواجهة التهديدات الكيميائية، بما فيها حوادثها **وطوارئها**، ومشاركة تلك المؤسسات في الاضطلاع **بأنشطة إدارة** المواد الكيميائية.

٧- **الأمان من الإشعاع.** أن يُواظب على **تقليل** الآثار الصحية الناجمة عن **الأشعة فوق البنفسجية** بفضل زيادة الوعي بمخاطرها وتحسين حماية الأشخاص منها. وأن يُحرص على التخلّص من حالات التعرض غير الضروري **لتقنيات التصوير بالأشعة للأغراض الطبية.** وأن تُقلّل حالات الإصابة بسرطان الرئة من جرّاء التعرض **لغاز الرادون** بواسطة اتّخاذ تدابير وقائية فعالة، وأن تُوجه استجابات مناسبة **للحوادث النووية** وتُدار كما ينبغي.

٨- **أماكن الرعاية الصحية.** أن تُحقّق الاستدامة البيئية في جميع مرافق الرعاية الصحية وخدماتها كما يلي: الاستفادة من **خدمات الإمداد بالمياه والإصحاح المُدارة بأمان واستعمال الطاقة النظيفة فيها**؛ وإدارة مخلفاتها ومشترياتها من السلع بطريقة مستدامة؛ والحرص على جعلها **صامدة** بوجه أحداث الطقس المتطرفة؛ وتمكينها من حماية صحة **القوى العاملة الصحية** وسلامتها وأمنها.

٩- **أماكن العمل.** أن تُوضع موضع التنفيذ بجميع أماكن العمل نظم معنية بإدارة **الصحة والسلامة المهنيتين وبتعزيز** الصحة في مكان العمل. وأن تُتاح أمام كلّ العاملين الصحيين التدخلات الأساسية المتعلقة بالوقاية من الأمراض والإصابات الناجمة عن مزاولة المهنة والعمل، وبمكافحة تلك الأمراض والإصابات.

١٠- **المجالات العالمية والإقليمية.** أن تُوضع موضع التنفيذ اتفاقات وسياسات دولية تتعامل بكفاءة مع **الدوافع العالمية والإقليمية للتمتّع بالصحة**، مثل تغيّر المناخ والنظم الإيكولوجية.

١١- **الطوارئ.** أن تمتلك جميع البلدان القدرات اللازمة **لإدارة خدمات الصحة البيئية** بفعالية طوال مراحل اندلاع الطوارئ، **وللاستجابة** للأحداث الكيميائية والإشعاعية والنووية، **وحماية** صحة المستجيبين للطوارئ وسلامتهم المهنيتين.

١٢- **تصريف الشؤون.** أن يكون لدى الحكومات الوطنية والمحلية (للمدن مثلاً) آليات قائمة تيسّر **التعاون فيما بين القطاعات** وتدمج **الصحة في جميع السياسات المعنية** وتكفل الوفاء بالتزاماتها المقطوعة بشأن تهيئة بيئات آمنة لمواطنيها.

٤١- ويتيح موقع المنظمة الإلكتروني الوصول إلى الوثائق الداعمة وتفاصيل الأنشطة المنفّذة في مجالات التدخل ذات الأولوية التي تحدّدها الأمانة، بما في ذلك صيغها المترجمة.[١]

قياس التقدم المُحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٢- ترد أدناه الغايات الرئيسية لقياس التقدم المُحرز بما يتماشى مع برنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر (للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣).

الغاية المُحدّدة ضمن نطاق الهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)

- تخفيض معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء بنسبة ٥٪.

الغايات المُحدّدة ضمن نطاق الهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)

- إتاحة سُبل الحصول على خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان أمام مليار شخص.
- إتاحة سُبل الحصول على خدمات الإصحاح المُدارة بأمان أمام ٠,٨ مليار شخص.
- تحقيق تخفيض تتراوح نسبته بين ٤٠ و٥٠٪ في عدد سكان البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل ممّن يُزوّدون بخدمات في مستشفيات لا تتوفر فيها إمدادات كهربائية موثوقة ولا خدمات المياه والإصحاح الأساسية.

الغايتان المُحدّدتان ضمن نطاق الهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره)

- مضاعفة مبلغ التمويل المُخصّص للتعامل مع تغيّر المناخ من أجل حماية صحة سكان البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل.
- تخفيض الوفيات الناجمة عن الأمراض التي تتأثر بالمناخ بنسبة ١٠٪ (من خلال اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ بدلاً من المسبّبات الأخرى).

٤٣- ويجري رصد مؤشرات أخرى مبيّنة بمزيد من التفصيل ضمن نطاق كل مجال من مجالات الصحة البيئية. وترد في الإطار ٣ أدناه الأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

١ انظر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.who.int/phe/publications/global-strategy/en/ (تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨).

الإطار ٣: الأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والبيئة[أ]

الهدف ٣: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٣-٩-١ *معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط*

٣-٩-٢ *معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)*

٣-٩-٣ *معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد*

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

٦-١-١ *نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة*

٦-٢-١ *نسبة السكان الذين يستفيدون من (أ) الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و(ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه*

٦-٣-١ *نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة*

٦أ-١ *مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها*

٦ب-١ *نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي*

الهدف ٧: كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٧-١-٢ *نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين*

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٨-٨-١ *التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم*

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

١١-٦-٢ *المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان)*

الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المسائل العامة: اتساق السياسات والمؤسسات

١٧-١٤-١ *عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة*

أ تقوم المنظمة مقام الوكالة الوصية على المؤشرات المبيّنة بالخط المائل، والرجاء ملاحظة أن هذه القائمة ليست شاملة لأن هناك العديد من الأهداف والمؤشرات المُحدّدة فيها والمتعلقة بالصحة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٤٤- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والإدلاء بالمزيد من التعليقات والإرشادات بشأن مسودة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغيّر المناخ.

= = =